
حقوق الطبع محفوظة
اسم الكتاب:
اسم المؤلف:
القطع:
عدد الصفحات:
سنة الطبع:
الطبعة:
رقم الإيداع

معناه أنها مسائل التوحيد التي ضُم بعضها إلى بعض في هذا المُصنَّف.

والتوحيد: لغةً: مصدر وحَّدَ يُوحِّدُ؛ أي إذا اتخذه واحدًا. وبعضهم يقول: إذا جعله واحدًا.

وإنْ كان هناك مَن يعترضُ على هذه اللفظة: جعله واحدًا. يقول: جعلَ ماذا واحدًا؟ نقول: جعلَ اللهَ، أو اتخذَ ربًّا واحدًا.

وعلى كل حالٍ هذا التعريف اللغوي، أما في التعريفِ الشرعي فَنَعَمْ يكون هناك تحفظٌ في العبارة.

والتوحيدُ اصطلاحًا: هو إفراد الله بربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته.

وبالنظر إلى هذا التعريف، نجد أنه قسّم التوحيد إلى ثلاثة أقسامٍ:

١- توحيد الربوبية.
٢- توحيد الألوهية.
٣- توحيد الأسماء والصفات.

وكما هو معلومٌ أن القَسِيمَ مع قَسِيمه يعطي الكل، وبالتالي هذه الثلاثة أقسامٍ تعطي كلية التوحيد في عملٍ وفي أمرٍ مطلوب شرعًا، وهو إفراد الله بالعبادة.

وقَبْل الدخول في التَّقْسِيمات هناك مبحثٌ نُسمِّيه التَّعاريف والحقائق؛ وهو مبحثٌ مُهمٌّ جدًّا إذا تمَّ فهمه ومعرفته جيدًّا، فلن تواجهنا مشكلة في التعريفات والمصطلحات بعد ذلك.

أولاً مصطلحُ التوحيد، وما أُثير حوله من اعتراضاتٍ:

الاعتراضُ الأول: هناك مَن اعترضَ على هذه اللفظة -لفظةِ التوحيد-،

وقال: أنتم ابتدعتموها، فليس هناك شيء اسمه توحيد!

نقول: هذه اللفظة إنما هي مصدرٌ من وَحَّدَ، والتوحيد جاء بلفظ الواحد في القرآن:

﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة:١٦٣].

﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ [ص:٥].

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:١].

فمَصْدَرُ هذه الكلمات كلها هو: التوحيد.

وقد جاء هذا المصدرُ صريحًا في السُّنة؛ ففي حديث معاذ لما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن، قال له: **«إنك تأتي قومًا أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله»**[(١)]، وفي رواية قال: **«أن يُوحِّدوا الله»**[(٢)].

الاعتراضُ الثاني: هناك مَن أنكرَ على أهل السُّنة تقسيمهم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، فهذا حَسَن السقاف في الأردن له كتاب يقول فيه: "فهذا جزء لطيف، ومنار منيف، أثبت فيه إبطال التثليث في تقسيم التوحيد إلى توحيد ألوهية وتوحيد ربوبية وتوحيد أسماء وصفات"[(٣)].

وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدل على أنّ ذلك السقاف قد جمعَ مع الجهل

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد – باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (٧٣٧٢)، ومسلم في كتاب الإيمان – باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه (١٩). وهذا اللفظ لمسلم.

(٢) هذا لفظ البخاري.

(٣) انظر كتابه: التنديد بمن عدد التوحيد، إبطال محاولة التثليث في التوحيد والعقيدة الإسلامية، ص ٥.

حماقةً، وهذه مشكلة؛ لأن الجهل يُمْكِنُ معالجته بالعلم، لكنَّ الحماقةَ أعيتْ مَن يداويها.

وردًّا على هؤلاء نقول: هذا التقسيمُ إنما يُذكر عند التعليم وتصوُّر المسألة تصورًا سليمًا، والمراد منه معرفة مكونات التوحيد.

هذا وقد أشارت بعضُ النصوص إلى مِثْلِ هذا التقسيم، ومَن تأمل سورة الناس يدرك هذا جيدًا:

﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:١]. هذا توحيدُ الربوبية.

﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٢]. هذا توحيد الأسماء والصفات.

﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٣]. هذا توحيد الألوهية.

ومع ذلك عند التعليم والشرح لا نقول بأن هذا التقسيم توقيفيٌّ؛ لأن هذا التقسيم مبني على معرفة أصول التوحيد، فإذا عرفنا تلك الأصول نستطيع تخطي هذا التقسيم الثلاثي إلى ما نريدُ من الأقسام.

فعند الحديث عن رُكْنِ الصلاة مثلًا، والحديث عن أجزائها ومكوناتها، هل يُعدُّ هذا بدعةً؟!

فأنتَ تتكلم عن أجزاء ومكونات موجودة حقيقةً بغض النظر عن تسميةِ هذه الجزئية قيامًا، أو قعودًا، أو سجودًا.

فالتسمية قد تكون غير عرفية، وكما هو معلومٌ عند أهل الأصول أنه يمكن اللجوءُ إلى الحقيقة العرفية عند انتفاء الحقيقة الشرعية.

فإذًا حتى لو لمْ تَرِد نصوصٌ فهذا التقسيم لا شيء فيه، وأنا أستغربُ حقيقةً

كيف لا يفهمُ العقل هذه الحقيقة المنطقية العقلية.

فالتوحيدُ -كما ستقرأُ بعد قليلٍ إن شاء الله- له سبعةُ أصولٍ.. أعني التوحيد ككل: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

هذا وليُعْلَمْ أننا نتحدثُ عن أهم رُكنٍ من أركان الإيمان بالله ﷻ، وهو التوحيد الذي به يتمُّ تحقيقُ الإيمان بالله ﷻ، ولا يُمْكِنُ أن تَقُومَ بقيةُ الأركان الستة؛ وهي الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر خيره وشره، إلا بعد أن يصحَّ التوحيد أولًا؛ وهو الإيمان بالله ﷻ.

فكيف نؤمن بالله ﷻ؟ بالتوحيد.

وكيف نُوَحِّدُ اللهَ؟ نُوَحِّدُه بإفراده في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته.

فما هي الأصول التي تَقُوم عليها؟

أولاً: بالنسبة لتوحيد الربوبية: فهو قائمٌ على ثلاثة أصولٍ:

الأصل الأول: الخَلْق:

أنْ تؤمن بأنَّ الله ﷻ خلقَ كل شيءٍ، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢].

الأصل الثاني: المُلْك:

قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١]، فتأمَّلْ -رعاكَ الله- الجَمْعَ بين الخَلق والملك والتدبير؛ فهو على كل شيءٍ قدير خَلقًا وتدبيرًا.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران:٢٦].

إذًا مُلْكُ كلِّ الملوك من مُلْكِ الله، وهو وحده صاحِبُ المُلك المطلق الذي لم يسبقه عدم، ولا يلحقه فناء، وليس له محدودية إلا على جهة الشمول والتمام والكمال والتنوع، فهو مالِكُ كلِّ ما خلقَ.

الأصل الثالث: التدبير:

يُعبِّر بعضُ شُرَّاح كتاب التوحيد عن هذا الأصل الثالث بالرزق، باعتبار أن الرزق هو التدبير، لكنَّ لفظة التدبير أجزل وأعمَّ وتعطي دلالةً أوسع؛ لأن المقصود هو أصول أفعال الله، وأصولُ أفعال الله هي هذه الأفعال الثلاثة: الخَلق، المُلك، والتدبير.

والتدبير: يدبِّر الأمر من السماء، ولفظةُ التدبير -كما قلنا- أوسع وأعمُّ من لفظة الرزق، قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩]؛ أي شأنُ خلقِه، يدبِّر أمرهم.

والرزقُ من التدبير، ولذلك قلنا: قد يقع الرزق بمعنى التدبير ولكنَّ لفظة التدبير أوسع وأشمل، فكلُّ أفعال الله ﷻ في حقِّ خلقِه تدبيرٌ.

فإذًا الربوبية مبنية على ثلاثة أصول.

ثانيًا: توحيد الألوهية: وهو قائمٌ على أصلين اثنين:

الأصل الأول: الطاعة:

والمقصود بها ألا نطيع اللهَ إلا بما شرع، هذا ولْيُعْلَمْ أنه ليس ثمة أحد له

طاعة مطلقة إلا الله -تبارك وتعالى-، فهو الذي يُطاع لذاته، وحتى النبي ﷺ ما يُطاع لذاته، وقد أطعنا اللهَ؛ لأنه أمرنا بطاعته.

والطاعات نوعان: طاعةٌ على جهة الاستقلال، وطاعات التَّبَعِيَّة وهي كثيرة، مثل طاعة ولاة الأمور، طاعة الوالدين.. إلخ، وهي تختلف من موطنٍ إلى آخر، بل حتى عندما قال النبي ﷺ لأبي موسى الأشعري ومعاذ: «**تطاوعا ولا تختلفا**»[1]، فهذا النوعُ من التَّطاوُع هو نوعٌ من الطاعة، وداخلٌ في معناها.

الأصل الثاني: العبادة:

والمقصودُ بها صرفُ العبادة لله وحده، وهي الأصل الغالب على الكثير من شروحات المشايخ والعلماء.

ومن الجدير بالذكر أن الأصل الأول وهو الطاعة، يُسمى اليوم بتوحيد الحاكمية، والحاكميةُ هي الحُكْمُ لله ﷻ، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام:٥٧].

وسيأتي لها بابٌ خاصٌّ بها، لكن في أصول الألوهية التي هي أصلًا موضوعنا في شرحِ هذا الكتاب، وهي -كما أشرنا- قائمة على أصلين: توحيد الطاعة، وتوحيد العبادة. وبالطبع هناك تفصيلاتٌ متعلِّقة بهذين الأصلين.

ثالثًا: توحيد الأسماء والصفات: وهو قائم أيضًا على أصلين اثنين:

الأصل الأول: توحيد الأسماء.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير – باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه (٣٠٣٨)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير – باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير (١٧٣٣).

والأصل الثاني: توحيد الصفات.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أننا إذا رجعنا إلى كتب المتقدمين؛ مثل ابن خزيمة وابن منده وغيرهما، تجد أنهم قسَّموا التوحيد إلى أقسامٍ مختلفة عن هذا التقسيم الثلاثي، ورغم شهرة هذا التقسيم الثلاثي بين الناس إلا أنكَ تجدُ البعضَ منهم ينتقدونه؛ لأنه اُشتهر عن طريق الإمام محمد بن عبد الوهاب ﷺ، فيقولون: هذا الوهابي أتى لنا بتوحيدٍ جديد، وجعلَ الآلهة ثلاثة.. إلى آخر ترهات الصوفية وخاصةً الغلاة منهم.

هذا، وقد قام بعضُ الأئمة المتقدمين بتقسيم التوحيد إلى أربعة أقسام:

١ - توحيد الربوبية.
٢ - توحيد الألوهية.
٣ - توحيد الأسماء.
٤ - توحيد الصفات.

وسببُ لجوئهم إلى هذا التقسيمِ: هو أنَّ الانحراف الأكبر في عصرهم لم يكن في الربوبية ولا في الألوهية، فإنهم لم يعبدوا الأوثان، ولم يطوفوا حول القبور، ولم يصرفوا العبادة لغير الله.

أنتم تَعْلَمُون أن الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والفِرق الكلامية التي ضلت كانت في ذلك العصر، عصرِ ابن خزيمة، وابن منده، ومَن قبلهما، ومَن بعدهم. فالانحرافُ كان شديدًا، فاضطر العلماءُ إلى جعلِ قِسْمٍ لهذا وقِسْمٍ لذاك؛ وذلك لمزيدٍ من التفصيل والتدقيق.

أمَّا اليوم فقد وقع الانحراف الأكبر في توحيد الألوهية:

فعلى مستول الدُّول: نُحيت شريعةُ الله ﷻ وأصبح الاحتكامُ الآن إلى